مركز عشتار لدعم الديمقراطية
Ishtar Center for Democracy Support

التعداد السكاني
خطوة نحو ديمقراطية مستدامة

م.د .ياسر علي حداد

م.م .ياسر جعفر حيدر

ICDS

Ishtarcenter.com

Mail@ishtarcenter.com

التعداد السكاني خطوة نحو ديمقراطية مستدامة

توطئة:

من مبادئ الديمقراطية المستدامة هو إتاحة الفرص لجميع أبناء الشعب الواحد وبمختلف ألوان نسيجه المكوناتي للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الدولة من والرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن توفير فرص العمل الكريم ومناطق العيش الامنة وترسيخ مقومات التعايش السلمي، وحسب معادلة الديمقراطية الدينامية والتي تظهر أهداف التنمية المستدامة، أن الديمقراطية تضفي طابع الحياة النوعية للناس كافة، أذا ما أعطي الشعب دوراً حقيقياً في صياغة واقعه والتخطيط لمستقبلهم لاقتسام السلطة لا تقسيمها على فئة قليلة من الشعب.

ولا يمكن للديمقراطية المستدامة أن تسير بمنهجها والوصول إلى أهدافها، إلا أذا تمكنت من دراسة الواقع المحلي للدولة والتوزيع الديموغرافي لمكوناتها على حسب مناطق سكناهم، ومن أهم عوامل دراسة الواقع المحلي للدول هو (التعداد السكاني) والذي يعد عملية حيوية للديمقراطية المستدامة والتي توفر المعلومات والبيانات الحقيقية والاساسية والتي بدورها تؤثر بشكل كبير في السياسة العامة للدولة، من خلال تخصيص الموارد والتخطيط الاجتماعي والتي تجعل من الحكومة قادرة على تلبية احتياجات شعبها بفاعلية كبيرة.

المحور الاول: التعداد بين سهولة المفهوم وتعقد الاجراءات:

عالمياً تعتبر السياسات القائمة على الشواهد الواقعية من الاركان الاساسية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والحكم الرشيد للدول، ومن أهم تلك الشواهد هو رأس المال البشري الذي تمتلكه الدولة بمختلف ألوانه وأطيافه، وعليه يتوجب على أي حكومة معرفة عدد ونوعية رأس المال البشري لتستطيع معرفة واقعها والتخطيط لمستقبلها على حسب الامكانات التي تمتلكها، إذ لا تستطيع معرفة ماذا ستكون عليه، إلا أذا تمكنت من دراسة وتقدير ماهي عليه في الوقت الحاضر، ويأتي التعداد السكاني من أهم الاجراءات التي يمكن أن تتبعها الحكومات لمعرفة رأس مالها البشري وقدراتها وطاقاتها، من خلال تحديد الوزن الديموغرافي لها والاستحصال على بيانات حقيقية لرسم سياستها العامة وتخصيص الموارد المناسبة لها.

***مفهوم التعداد السكاني :**

وهو عملية جمع وتصنيف المعلومات الشاملة لأعداد السكان، مع توفير بيانات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية لجميع أفراد الدولة خلال فترة زمنية محددة، ويعتبر مصدراً شاملاً للوصول إلى بيانات السكان لتلبية مختلف الاحتياجات، فضلاً عن اعتبارها مرجعاً للإحصائيات السكانية وممارسة وطنية تقوم بها الحكومات بمختلف أشكالها.

عرف التعداد السكاني منذ القدم في الحضارات القديمة والتي تواجدت في العراق ومصر وروما والصين، لكن الهدف منه كان آنذاك هو تقوية الدولة عسكرياً واقتصادياً وكان يقتصر على الذكور القادرين على حمل السلاح وعلى التجار والأسر المترفة لدفع الضرائب وزيادة موارد الدولة.

إلا إن أهمية التعداد السكاني أخذت بالتزايد، لما للعامل البشري أهمية كبيرة في رسم السياسة العامة للدولة وتوجهاتها، إذ أيقن الحكام أن دراسة الشأن الداخلي هو أهم عامل من عوامل قوة الدولة، لتحديد مناطق قواها ومكامن الضعف لديها، واخذت وحدات النظام الدولي تهتم بعمليات التعداد السكاني وأكسبته طابع التدويل بإنشاء صندوق الامم المتحدة للسكان) (UNFPAعام 1969م، وهو منظمة تابعة للأمم المتحدة تعمل على تعزيز حقوق المواطنين كافة للتمتع بحياة مستقرة وبتكافؤ الفرص فيما بينهم، فضلاً عن تقديم برامج مكافحة الفقر باستخدام بيانات التعداد السكاني.
وبعد التغيرات التي طرأت على النظام الدولي ككل والحروب التي مرت بها دول العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية التي ولدت عمليات هجرة أو تهجير قسري للسكان من بلد الى أخر او من منطقة الى أخرى، واضحت أغلب دول تعيش حالة من التغيير الديموغرافي، صار لزاماً عليها أن تعيد دراسة واقعها والتخطيط الاستراتيجي لمستقبلها، ومن هنا جاءت أهمية التعداد السكاني على المستوى العالمي والدولي، إذ أخذت الدول برسم سياساتها العامة بالاستفادة من بيانات التعداد السكاني، على الرغم من صعوبة اجرائها.

***أهداف التعداد السكاني:**
من أهم أهداف التعداد السكاني للدول بشكل عام هو تطوير السياسات العامة والاقتصادية مع تحسين مجالات التعليم والصحة والخدمات من خلال إنشاء خارطة شاملة ببيانات حقيقية متكاملة لمناطق وقطاعات الدولة، فضلاً عن توفيره لمؤشرات حقيقية لتوزيع مشاريع التنمية المتوسطة والطويلة المدى، وتكون هذه كلها وفقاً لمعادلات الزيادة السكانية والتوزيع الديموغرافي لمناطق الاقليات والاغلبيات في الدولة.
غالباً ما تسعى الدول من خلال التعداد السكاني إلى فهم حالة التوزيع الديموغرافي بشكل دقيق، خاصة تلك التي عانت من عمليات نزوح داخلي وتغيرات سكانية بسبب الاوضاع غير المستقرة والصراعات الداخلية التي تهدد السلم المجتمعي.

***التعداد السكاني في العراق :**
كان أخر تعداد سكاني شامل اشتركت به جميع محافظات العراق عام 1987م، أما في عام 1997م فقد كان عبارة عن إحصاء للمحافظات العراقية دون مشاركة المحافظات الشمالية - اقليم كردستان حالياً- حقيقة لا يمكن إنكارها لقد تلكأت الحكومات المتعاقبة على حكم العراق منذ احتلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية عن إجراء تعداد سكاني، وكان ذلك نتيجة للأوضاع الامنية غير المستقرة التي مر بها العراق والصراعات الداخلية على المستوى السياسي والاجتماعي .
لكن بعد الاستقرار الامني الذي تشهده الساحة العراقية الان، يأتي توجه الحكومة بإجراء عملية التعداد السكاني كخطوة مهمة لرسم سياستها العامة والتي كانت تعتمد على بيانات ونسب تخمينية منذ عام 2003م، واستكمالاً لبرنامجها الحكومي لضمان حقوق المواطنين في الخدمات العامة، لما له من دور كبير في حساب الوزن الديموغرافي للمحافظات العراقية،

خاصة بعد عمليات التهجير القسري التي قامت بها فلول داعش الارهابية بحق أبناء الشعب العراقي.

إذ بدأ الشروع بتنفيذ إجراءات عملية التعداد السكاني بالتعاون مع وزارة التخطيط العراقية والاستعداد لها منذ بداية العام الحالي 2024م، واستكملت جميع إجراءاتها من عمليات ترقيم وحصر وتعداد تجريبي، فضلاً عن تدريب العديد من فرق التعداد وإنشاء مراكز للبيانات والاتصالات وغرف العمليات، إلا إن هذه العملية تعتبر هي الاكبر منذ أكثر من 35 عاماً، وبالطبع تواجه تلك الاجراءات صعوبات كبيرة من حيث تخوف الشعب من الادلاء بالمعلومات الصحيحة او حتى التعاون مع العدادين، خاصة بعد تضمين فقرات ضمن التعداد السكاني تخص الملكية الشخصية للأفراد، مما خلف انتقادات كثيرة حول ذلك، إلا إن وزارة التخطيط العراقية وجهت بعدم الخوف من إعطاء تلك المعلومات، وذلك لتضمينها ضمن خطتها الاستراتيجية التنموية للأعوام (2022-2025)، ولدراسة طبقات المجتمع الاقتصادية والاستدلال على المناطق التي تعيش تحت سن الفقر، لرسم خطة دقيقة لأدراج المشاريع التي تصب لمصلحة المواطنين.

***المحور الثاني: التعداد السكاني وسيلة لتوجه ديمقراطي جاد:**

لعل البناء الديمقراطي وفقاً لمنظريه يشترط جملة من البُنى التأسيسية غير البسيطة والتي ستزداد تعقيداً وفرضاً للضوابط والسياقات طيلة سيرورة نظامها حتى تضع نفسها ضمن مسار ديمقراطي راسخ ورصين، لن يحكم الناس نفسهم بنفسهم بهذا الصورة البسيطة بل سيجدون أنفسهم في خضم حالة لا يمكن تفسيرها أو الاعتماد فقط على تجارب غيرهم لإيجاد الحلول فبناء الديمقراطية يشترط محاكاة الواقع الاجتماعي وكافة قواه الفاعلة مع استيعاب خصوصية هذه القوى وسياقاتها التي تعمد استخدامها لتنعكس على النظام بكافة مؤسساته الحكومية.

منذ قرابة العشرين عاماً على دستور 2005م ونجاحه في ان يكون دستوراً انتقالياً مرحلياً بقي نظامنا السياسي طيلة هذه المدة يطفو بين ضفتي الانتقال والتحول الديمقراطي فمسألة الوصول الى التحول الديمقراطي تشترط وجود نخبة سياسية متفقة على أولوية الديمقراطية كمبدأ جماعي للعمل المشترك لا على استراتيجية مساومة سياسية بين كافة القوى الاجتماعية من هنا يمكن القول بأن عملية التعداد السكاني ستمنح القائمين على نظامنا السياسي معطيات جديدة تساعد في فهم متغيرات الواقع الاجتماعي الحالي معطيات غابت ولربما غيبت عن قصد أو دون قصد.

تبقى هذه الخطوة كأول نقطة في مسار التحول السياسي للعراق، إذ إن دراسة وقياس وتحليل الوزن الديموغرافي يساعد الحكومة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية لتغييب او سد الفجوات في الخدمات وصناعة القرار السياسي، الامر الذي بدوره سيسهم بشكل كبير في عملية التحول الديمقراطي في العراق من خلال فهم المعادلة المكوناتية وتوزيعها المناطقي، والذي سيعكس إيجابياً على العملية السياسية بشكل عام.

***الجدوى الانتخابية :**

لعل إجراء تعداد سكاني لمدينة أو حتى ناحية سيسهم في إنجاح العملية الانتخابية وشفافيتها حيث إن الحصول على بيانات حقيقية وواقعيه سيساهم في معرفة النسبة الحقيقية للأفراد ضمن السن الانتخابي المسموح لهم بالانتخاب والترشيح، وكذلك سهولة الوصول الى نسب تقريبية ومتوقعة لعدد الافراد المستجيبين والمصوتين ضمن العملية الانتخابية نفسها فمعرفة عدد الناخبين سيساهم بتوزيع صحيح لمراكز الاقتراع مع مراعاة الكثافة السكانية ونسبة الاقبال المتوقعة.

تتقصد العديد من النظم السياسية تأجيل اجراء عملية التعداد السكاني كونها أولى الخطوات الكاشفة لكل وحدة انتخابية (دائرة انتخابية) وحجم الأصوات التي ممكن ان تخرج منها وفقاً لقياس نسبة الاقبال والمشاركة داخل هذه الدائرة. هذه نقطة تقودنا الى العديد من السناريوهات التي من الممكن تحققها في حالة انعدام المعرفة الحقيقية بالتعداد السكاني يستطيع النظام نفسه إضافة أصوات غير حقيقية بناءً على اعتماد ان المقعد النيابي على سبيل المثال بحاجة الى عشرة ألاف صوت صحيح مع الاخذ بعين الاعتبار حجم المنافسة وعدد الناخبين، بالمقابل لا وجود لاي محددات تقف في وجه النظام كي لا يتلاعب بعدد المقاعد داخل الدائرة الانتخابية الواحدة أو عدد الناخبين المشاركين بالاقتراع والتصويت فلا وجود لقاعدة بيانات يحتج لها الجميع ويبرر عدد المرشحين في هذه الدائرة أو تلك، ثم عدد الافراد المشاركين من الذين تنطبق عليهم الشروط .

ستعكس عملية التعداد السكاني مدى ثقة النظام بنفسه وأدواته حين تنعدم حالات (الزيف الانتخابي)، على سبيل المثال لن تُخرج دائرة انتخابية ذات تعداد سكاني لا يتجاوز الخمسة عشر ألف نسمة بعشرين ألف صوت صحيح يتم احتسابه ليكون عتبة صعود نواب جدد لعملية انتخابية سياسية غير واضحة المعالم، بُنيت على أسس تقديرية وتخمينية. التعداد السكاني سيكون المؤشر الحقيقي الأول لحسن نية النظام في البدء بعملية انتخابية ناجحة، نزيهة وشفافة كونها لا تقتصر على عدد المواطنين وجنسهم فحسب بل تتخلله جملة من التفاصيل الهامة مثل الانتماء الى مكون معين وحجم الأقليات في كل محافظة من ثم تحديد عدد حقيقي لمقاعد هذه المكونات والكوتا الخاصة بمشاركة العنصر النسوي في العملية السياسية.

يتحول التعداد السكاني الى وسيلة تنظيم للعملية الانتخابية وواحد من أهم ضمانات نزاهتها ووضعها في مسار يخدم تمثيل كافة المكونات والأقليات من خلال توفيره قاعدة بيانات ستكون المرجع الأول لتطبيق النظم الانتخابية الصحيحة وتقسيم الوحدات بصورة متسقة مع الوزن الديموغرافي وكثافة السكان بالنتيجة ستكون انتخابات مبنية على استخدام احصائيات كمية وأرقام حقيقية يمكن العودة لها ومقارنتها والتحقق من توافقها وانسجامها مع كل ما تنتجه لنا صناديق الاقتراع من أي دائرة انتخابية .

***وسيلة للقراءة والتشخيص ثم الاستدراك**

قاعدة البيانات التي سيستحصل عليها النظام من خلال عملية التعداد السكاني ستكون أساساً يعتمد عليه في قراءة وتحليل القوى الاجتماعية مختلفة النسيج والتركيب وإيجاد تفسيرات وحلول لبناء مؤسساتي أكثر رصانة وفهماً للخصوصية العراقية، التي مرت عليها العديد من السنوات دون الالتفات الى ما جرى عليها من متغيرات.

وفقاً لجاك نايت (Jack Knight) فالمؤسسة في دول الانتقال الديمقراطي هي "ناتج لصراع القوى الاجتماعية المستمر الذي تبحث فيه عن مساحة لنفسها. بسبب السقف الديمقراطي ومساحة الحرية الجديدة" سيتم تفعيل كافة الهويات الفرعية والانتماءات المختلفة لتكون الباعث الأساسي لتشكيل مؤسسات النظام هذا الصراع هو صراع المساومة واوراق الضغط بين القوى الاجتماعية لتتحول المؤسسة الى مرآة للقوى الاجتماعية لتحصل الأقليات على مؤسسات صغيرة أو ذات تأثير ضعيف تتوافق وحجمها داخل المجتمع على عكس القوى الاجتماعية الكبيرة التي ستتحصل على مؤسسات ضخمة بطبيعة الحال. هذه المحاصصة والتقسيم المكوناتي حالة لا يمكن تشخيصها ومعرفة حدة واطئتها على النظام دون استحصال قاعدة البيانات والتي تبدأ بـ(التعداد السكاني) وما يندرج ضمنه من جملة الإحصاءات الأخرى التي ستكون وسيلة صانع القرار وكافة الشركاء بالعملية السياسية لفهم حقيقة التوزيع المؤسساتي والعمل على الحد من هذه العلاقة الطردية التي ستحول النظام الى جزء يتم تقسيمه على أسس ديمغرافية لا ديمقراطية.

يتم تشخيص العديد من الحالات الهامة والحرجة التي قد تحصل للمجتمع تحت أي ذريعة ما بواسطة التعداد نفسه تكون الجهات المعنية قادرة على رصد حالة (الاحلال أو الاستبدال الديمغرافي) نتيجة للهجرة أو النزوح القسري بسبب الكوارث والحروب. لعل مجتمعنا العراقي في هذه المرحلة قد خاض مواطنيه في العديد من المحافظات تجارب مماثلة. مما يجعل التعداد السكاني وسيلة هامة لتشخيص هذه الحالات وما ينضوي عنها من انعكاسات سلبية مثل التوترات الاجتماعية بين السكان الأصليين والجدد، كذلك حدوث تغيرات في الهوية الثقافية أو الاجتماعية للأفراد الجدد نتيجة تغير الموقع الجغرافي التي قد تصل الى ببعض الافراد الى الاغتراب والعزلة.

أيضاً يوفر التعداد السكاني واحداً من أهم المعطيات الاساسية الفاعلة لتشريح طبقات المجتمع العراقي وفهم وقياس تراصفه الطبقي وتحديد نسب التفاوت الاقتصادي والمعرفي بين الافراد من ثم الأسباب الحقيقية لحدوث الصراعات الاجتماعية مما سيساعد صانع القرار على تحقيق نوع من العدالة والمساواة المرجوة في المجتمع .

يمكن الإشارة الى التعداد السكاني بأنه خارطة ستوضح لصانع القرار مناطق التوتر الاجتماعي ومكامن حدوث الازمات المحتملة أو اندلاع حالات العنف والصراع ففهم التركيب الديموغرافي من أرض الواقع كما هو موجود بصورة دائمة ومستمرة يعطينا مؤشرات حقيقية عن احتمالات حدوث الازمة أو الصدام بين الجماعات فيما بينها، أو مع النظام نفسه ومن خلال دراسة بيانات التعداد السكاني من عدة جوانب قد توضح نقاط ضعف أو إهمال حكومي قد تصل الى حدوث حالات وخروقات أمنية .

***التعداد تخطيط واستدامة للسياسات العامة**

أما عن دور عملية التعداد السكاني في تخطيط السياسيات العامة فيمكن القول بأن لها الدور الرئيس والاساسي من خلاله، تستطيع الحكومات اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة تلبي احتياجات السكان وتعزز التنمية المستدامة وتضمن توزيعًا عادلًا للموارد. لطالما كانت السياسيات العامة هي "حلً لمشكلات المجتمع وتوفير حاجياته ومتطلباته وتحقيق أهدافه المنشودة" فمن المنطقي ان تكون المعرفة الحقيقية والواقعية للمجتمع وتعداده السكاني حاجة ومطلب أساسياً لصانع القرار .

لكن ما يجب ان تنبثق عنهُ هذه السياسيات هو توجه حقيقي وراسخ يستطيع تكريس كل ما توافرت من معطيات لتشكيل معادلة ديمقراطية حقيقية يؤمن بها النخب السياسية وكافة شركائهم في العملية السياسية، فاختطاط مساراً ديمقراطياً حقيقي ومستدام سيجبر الوافدين الجدد في هذه العملية الى الانصياع نحو هذا التوجه وتبني أفكاره عن قبول ورغبة تم تصديرها من قبل سابقيهم وقناعة بأولوية الديمقراطية التي ستبقى موجهاً للعملية السياسية، حالة تبدو بالتراكمية وتحتاج الى وقت ليس بالقصير بدأ العراق بانتهاجها فهو بهذا التعداد السكاني الأخير يبعث رسائلاً داخلية وخارجية عن مدى نضج تجربتهُ الديمقراطية فيستغني عن واحدة من اكثر الأوراق شيوعاً واستخداماً لتزوير وتزييف العملية الانتخابية في العديد من النظم العربية ، ويبرهن بهذا عن مدى استيعابه لضرورة الوقوف وأدراك الواقع الاجتماعي العراقي وقياس العديد من الجوانب والمتغيرات التي طرئت عليه من ثم النظر في مشاكل تراكمت طيلة عقود لربما لن تسنح الفرصة لحكومات سابقة بسبب العديد من الأولويات الأخرى.

إن تشخيص ما هو موجود من مشاكل سيدفع الى إيجاد الحلول لكن الديمقراطية ليست حلاً بقدر ماهي وسيلة أو طريقة للوصول الى حل يرضي جميع الأطراف داخل النظام الواحد ويرسخ فكرة التعاون والتنازل وصولاً الى نقطة التقاء مشتركة. هذه حالة لن تصل أليها العملية السياسية دون فهم لخصوصية المجتمع (السكان) فالتعايش السلمي هو نتيجة للتمثيل العادل المتزن وانصاف كافة مكونات الشعب واطيافه من قبل السلطة نفسها، حتى في المناطق المختلطة (المحافظات المختلطة) ذات التنوع السكاني ستبقى مناطقهُ متأزمة أذا ما لم يتمتع سكانها بهوية وطنية مشتركة وحاضنة لجميع اطيافها.

لن يشكل التعداد السكاني هوية وطنية عراقية لكنه اساساً لبداية جملة من عمليات الأخرى مثل المسوحات الاجتماعية واستطلاعات الرأي والاستبيانات والعديد من وسائل قياس الرأي العام وتحديد مدى استجابة الشارع لجملة من القضايا الحيوية الهامة لترسيخ الهوية الوطنية، ويمكن القول ان التوجه الحكومي واستكمال التعداد السكاني يعطي العديد من المؤشرات الإيجابية لوجود خطوات ستستكمل باقي هذا المسار الحكومي مما يجعلنا نتوقع مرحلة ديمقراطية تحتكم الى لغة الأرقام والبيانات الكمية الدقيقة أكثر من سابقاتها، من ثم تحولها الى أداة تستعملها لتصل الى حالة من المساواة والانصاف لربما تسهم في استدامة وترسيخ ديمقراطيتها العراقية.